الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
8134.66
بتغير قدره
+42.62
0.53%

«بيتك»: تعيين ماثيو ويلش بوظيفة مدير عام إدارة الثروات

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن بيت التمويل الكويتي«بيتك» أفاد بأنه تم تعيين ماثيو ويلش بوظيفة مدير عام إدارة الثروات في البنك.

أداء استثنائي للبنك يؤكد قدرته على تجاوز البيئة التشغيلية الصعبة

«الوطني» يستحوذ على 46٪ من أرباح البنوك في النصف الأول

قفزت ارباح البنوك المحلية في النصف الأول بنسبة 8٪ نحو 281 مليون دينار مقارنة مع 260 مليون دينار في الفترة ذاتها من 2012 بفارق 21 مليون دينار.

وتعكس البيانات المالية نصف السنوية للبنوك التسعة تحقيقها ارباحا على الرغم من ضعف نمو الائتمان الذي تواجهه البنوك لتعطي نتائج إيجابية عن التحول في القطاع المصرفي بفضل التحسن التدريجي في الاقتصاد الكويتي بشكل عام الذي شهد من خلاله تحسنا ملحوظا في أسعار الأسهم المدرجة والتي بدأت تحقق أداء وارتفاعا ملموسا في أسعارها على مدار الأشهر الستة الماضية من العام الحالي، كما استمرت البنوك في رفع حجم المخصصات تلبية لمتطلبات «المركزي» بزيادة حجم المخصصات في وقت سابق، بالإضافة إلى اتجاه البنوك إلى تمويل بعض القطاعات مثل الصناعة والعقار وقطاعات التجزئة والتي تراها البنوك ملاذا آمنا لها.

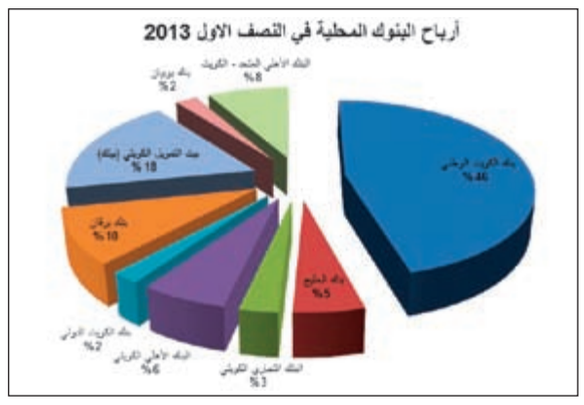

وأظهرت الإحصائية المجمعة التي اعدتها «الأنباء» حول النتائج المالية لقطاع البنوك خلال النصف الاول ان ارباح بنك الكويت الوطني قد استحوذت بمفردها على 46٪ من اجمالي ارباح القطاع متربعة على رأس القطاع بعد ان حقق البنك أرباحا بلغت 128,53 مليون دينار بنمو بلغ 6٪ عن ارباح نفس الفترة من العام الماضي البالغة 120,81 مليون دينار وهو ما يعكس الأداء الاستثنائي للبنك ويؤكد قدرته على تجاوز البيئة التشغيلية الصعبة وتحقيق عوائد جيدة من نشاط الفروع الخارجية فضلا عن الاستفادة من ارباح بنك بوبيان بعد ان ارتفاع حصة الملكية فيه.

في حين جاء بيت التمويل الكويتي في المركز الثاني بأرباح بلغت قيمتها 49,8 مليون دينار مقارنة بـ 42,13 مليون دينار هي أرباح البنك لذات الفترة من العام الماضي بنمو قدره 18٪، وجاء في المرتبة الثالثة بنك برقان بأرباح قدرت بـ 27,89 مليون دينار مقارنة بـ 31,1 مليون دينار لذات الفترة من العام الماضي بانخفاض نسبته 10٪، وجاء في المركز الرابع الأهلي المتحد بأرباح بلغت 23 مليون دينار مقابل 20,5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنمو بلغ 13٪، وجاء في المرتبة الخامسة الاهلي الكويتي بارباح بلغت 17,2 مليون دينار مقارنة بـ 21,2 مليون دينار لذات الفترة من العام الماضي بانخفاض قدره 19٪ في الأرباح، ثم جاء في المرتبة السادسة بنك الخليج بارباح بلغت 14,3 مليون دينار مقارنة بـ 13 مليون دينار بنمو بلغت نسبته 12٪ وجاء في المرتبة السابعة من حيث قيمة الارباح البنك التجاري الكويتي محققا ارباحا بلغت قيمتها 7,73 ملايين دينار مقارنة بـ 451 ألف دينار خلال ذات الفترة من العام الماضي بنمو بلغت نسبته 1618٪ فيما جاء في المرتبة الثامنة بنك بوبيان مسجلا أرباحا بلغت قيمتها 6,26 ملايين دينار مقارنة بـ 5,21 ملايين دينار لذات الفترة من العام الماضي بنمو بلغت نسبته 20٪ وجاء في المرتبة التاسعة بنك الكويت الدولي بارباح بلغت 6 ملايين دينار متساوية مع أرباح نفس الفترة من العام الماضي بدون أي نسبة نمو في الارباح.

فيما بلغت الاصول المتداولة المجمعة للبنوك التسعة 36,5 مليار دينار مقارنة بـ 31,5 مليار دينار بنمو بلغ 15٪ وبفارق 5 مليارات دينار، كما بلغت حقوق المساهمين 7,3 مليارات دينار مقارنة بـ 6,6 مليارات دينار لذات الفترة من العام الماضي بنمو بلغ 10,5٪.

● مدحت فاخوري

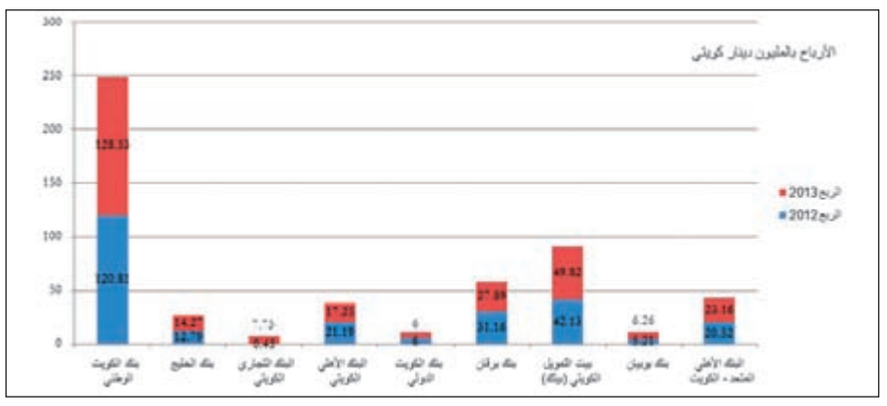

الشركة ليست عليها التزامات مالية وسعر السهم يتداول بأقل من قيمته العادلة

37 مليون دينار إجمالي قيمة مشاريع «عقار»

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة عقار للاستثمارات العقارية موسى علي أبوطالب أن إجمالي قيمة مشاريع الشركة تقدر بـ 37 مليون دينار منها نسبة 70٪ مشاريع في الكويت، مشيرا إلى أن «عقار للاستثمار العقاري» تخارجت من بعض الاستثمارات المتعثرة والأصول غير المدرة للدخل لتحويلها لأصول مدرة خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف أبوطالب خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 66,37٪ أن الشركة ليس عليها أي التزامات مالية وأن الأسعار السوقية لأصولها جيدة وأن هذه الأصول قد تتخارج منها الشركة أو يتم تطويرها.

موسى أبوطالب خلال العمومية (هاني عبدالله)

وأشار إلى أن سعر سهم الشركة يتداول في البورصة بأقل من قيمته العادلة.

وعن أسعار الأراضي في الكويت ذكر أبوطالب أنها مرتفعة وان حل هذه المشكلة بيد الحكومة، مؤكدا انه في حال تراجع أداء البورصة لا بديل عن العقار كقناة استثمارية آمنة في الكويت.

ولفت إلى أن تضييق الخناق على الشركات جعل كثيرا من الشركات تستثمر خارج الكويت مبينا أن «عقار للاستثمارات العقارية» اتجهت للاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدا في السعودية والإمارات نظرا لندرة الفرص الاستثمارية في الكويت وانخفاض عوائدها الاستثمارية، مشيرا إلى أن العقار الاستثماري لايزال الحصان الرابح وان العقار التجاري يشهد زيادة في العرض مقابل الطلب.

أوضح أن الشركة اعتمدت استراتيجية للثلاث سنوات المقبلة تهدف إلى استدامة الوضع المالي المريح والنمو للشركة وتحقيق عوائد صافية على الأصول بمعدلات لا تقل عن السوق وبمستوى مقبول من المخاطر وتمكين الشركة من تحقيق توزيعات نقدية مستقرة ومضاعفة حجم أصول الشركة عبر الدمج مع شركة مشابهة أو عبر زيادة رأس المال.

ووافقت عمومية الشركة على قبول استقالة رائد المؤمن ويوسف الصراف وانتخبت العمومية عضوين مكملين لمجلس الإدارة هما بدر العيسى وعبدالرحمن الدخيل.

● عاطف رمضان

إعلانات البورصة

65,5 ألف دينار خسارة «مراكز» في النصف الأول : اعتمد مجلس إدارة شركة مراكز التجارة العقارية البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 يونيو 2013، حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق خسائر بلغت 65,5 ألف دينار ما يعادل 0,60 فلس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 8 آلاف دينار ما يعادل 0,08 فلس للسهم.

24,1 ألف دينار خسائر «معادن» : اعتمد مجلس إدارة شركة المعادن والصناعات التحويلية البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 يونيو 2013، حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق خسائر بلغت 24,1 ألف دينار ما يعادل 0,32 فلس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 104,5 آلاف دينار ما يعادل 1,39 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

504,4 آلاف دينار خسائر«صيرفة»: حصلت الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية على موافقة بنك الكويت المركزي على بياناتها المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2013، حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 504,4 آلاف دينار ما يعادل 10,92 فلوس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 348,7 ألف دينار ما يعادل 7,55 فلوس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

«المثنى للاستثمار»: ارتفاع محدود للسوق

قال التقرير الاسبوعي لشركة المثنى للاستثمار ان المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية اغلق بنهاية الاسبوع الماضي عند 8092,04 نقطة حيث كان المؤشر الوحيد الذي أغلق بإيجابية من خلال ارتفاعه بـ 27,2 نقطة خلال الأسبوع في حين أغلقت بقية المؤشرات باللون الأحمر تزامنا مع إفصاح الشركات عن نتائجها المالية للنصف الأول من العام الحالي. وقد انخفض مؤشر كويت 15 بنسبة طفيفة بلغت 0,01٪ حيث بقيت الشركات القيادية ثابتة خلال الأسبوع بينما شهدت شركات رؤوس الأموال المتوسطة انخفاضا في قيمتها السوقية.

وبالنسبة لنشاط السوق، فقد شهد السوق حركة تداول نشطة مقارنة بالأسبوع السابق حيث تم تداول 1,05 مليار سهم بنسبة ارتفاع قدرها 51,3٪ من تداولات الأسبوع الماضي. وكان الارتفاع بسبب ارتفاع حركة تداول القطاعات الأكثر تداولا مثل قطاع الخدمات المالية الذي ارتفعت حركة تداولاته بنسبة 76,41٪ وهو القطاع الأكثر تداولا في السوق حيث ساهم بـ 49,86٪ من إجمالي تداولات السوق. وكذلك شهد قطاع العقار ارتفاعا في حركة تداولاته بنسبة 22٪ ليساهم بـ 32,32٪ من إجمالي التداول في السوق. وبالنسبة لقطاع الخدمات المالية، جاء سهم شركة منازل القابضة (رأس المال: 57,2 مليون دينار) في الطليعة حيث تم تداول 146,75 مليون سهم من أسهمه، أي مع يعادل 28٪ من مجمل تداولات هذا القطاع. وبالنسبة لقطاع العقار، جاء سهما شركة أبيار للتطوير العقاري (رأس المال: 70,86 مليون دينار) وشركة مجموعة المستثمرون القابضة (رأس المال: 33,7 مليون دينار) في المقدمة حيث ساهم السهمان معا بـ 50٪ من إجمالي تداولات القطاع من خلال تداول 170,39 مليون سهم. وقد تراجعت القيمة الرأسمالية الإجمالية للسوق بنسبة طفيفة بلغت 0,2٪ لتستقر عند 31,30 مليار دينار خلال الأسبوع حيث العديد من شركات رؤوس الأموال المتوسطة خضعت لعملية تصحيح مما أدى إلى انخفاض القيمة السوقية بشكل عام، أما الشركات القيادية فبقيت ثابتة خلال الأسبوع. على سبيل المثال، حقق سهم الشركة الكويتية للأغذية – أمريكانا (رأس المال: 908,5 ملايين دينار) انخفاضا بلغ 2,6٪ في قيمته السوقية، وكذلك سجل سهم شركة المخازن العمومية - أجيليتي (رأس المال: 791,4 مليون دينار) خسارة قدرها 2,7٪ في قيمته السوقية ليغلق عند 720 فلسا متراجعا بـ 20 فلسا مقارنة بالأسبوع الماضي. وبالنسبة للنتائج الفصلية، حقق سهم شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية (رأس المال: 203,6 ملايين دينار) انخفاضا في قيمته السوقية بنسبة 1,02٪ تزامنا مع تراجع أرباحه الفصلية بنسبة 1,02٪ على أساس نصف سنوي. بلغ ربح الشركة 8,48 ملايين دينار في الستة أشهر المنتهية في يونيو 2013 بنسبة انخفاض قدرها 14.٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، في حين حققت الشركة ربحا بلغ 6,1 ملايين دينار في الربع الثاني من عام 2013 مقارنة بـ 1,16 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي.

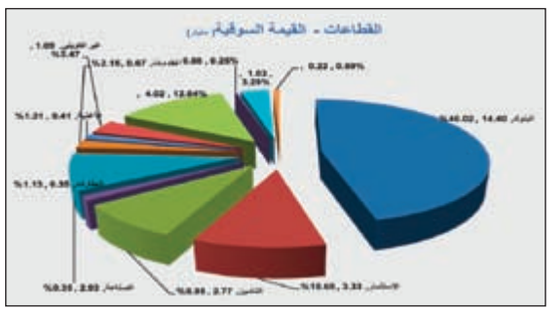

ارتفاع صفقات الاندماج والاستحواذ بالشرق الأوسط إلى 10,6 مليارات دولار في النصف الأول

كشفت إرنست ويونغ في أحدث نسخة من تقريرها حول صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عن ارتفاع قيمة الصفقات الواردة المعلنة في المنطقة إلى 10,6 مليارات دولار في النصف الأول من 2013 من 5,1 مليارات دولار في النصف الأول من 2012 وذلك بنسبة زيادة قدرها 108٪.

وفي المقابل، أظهر التقرير تراجع قيمة الصفقات الصادرة بنسبة 37٪ من 10,5 مليارات دولار في النصف الأول من عام 2012 إلى 6,6 مليارات دولار في النصف الأول من 2013، فضلا عن تراجع قيمة الصفقات المحلية بنسبة 13٪.

وفي هذا الصدد، قال رئيس خدمات استشارات الصفقات في إرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال افريقيا فل غاندير: «يعتبر تضاعف قيمة الصفقات الواردة منذ النصف الأول من عام 2012 توجها مثيرا للاهتمام، حيث شهدت تدفقات الصفقات الواردة والصادرة توجها مغايرا مقارنة مع العام الماضي، وكانت قيمة الصفقات الصادرة ضعف قيمة الصفقات الواردة تقريبا. ولاتزال دولة الإمارات تلعب دورا رئيسيا في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، حيث استأثرت بنسبة 25٪ من حجم الصفقات الواردة في النصف الأول من عام 2013. ويشير هذا التحسن الإيجابي العام في الاستثمارات الواردة إلى الثقة المتواصلة في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغض النظر عن الأوضاع السياسية في بعض دول المنطقة».

وسجلت مصر أكبر صفقة واردة من حيث القيمة بما يمثل 83٪ من إجمالي قيمة الصفقات الواردة في النصف الأول، وقد شهدت صفقتين معلنتين كبيرتين بقيمة إجمالية بلغت 8,3 مليارات دولار في قطاعي الاتصالات والإنشاءات. واستحوذ قطاع الاتصالات على معظم قيمة الصفقات الواردة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الاستحواذ على شركة «أوراسكوم تليكوم القابضة» في مصر من قبل «باسكندال» بقيمة 6,4 مليارات دولار ، والتي مثلت أكبر صفقة في النصف الأول من عام 2013. هذا، وتصدرت دولة الإمارات المنطقة من حيث حجم الصفقات المحلية، إذ هيمنت على 25٪ من الصفقات المحلية في النصف الأول من عام 2013، تلتها المملكة العربية السعودية التي مثلت 19٪ من حجم الصفقات المحلية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وفي الربع الثاني من عام 2013، تراجعت قيمة الصفقات المعلنة بنسبة 43٪ من 14,3 مليار دولار في الربع الثاني من 2012، في حين ارتفع عدد الصفقات المعلنة من 92 صفقة في الربع الثاني من 2012 إلى 110 صفقات في الربع نفسه من عام 2013، أي بنسبة 20٪، ليكون الربع الثاني الأعلى نشاطا من حيث صفقات الاندماج والاستحواذ منذ 2008. وبالنسبة للنصف الأول من عام 2013، ارتفعت قيمة الصفقات المعلنة من 21,6 مليارا في النصف الأول من 2012 إلى 22,3 مليارا، بزيادة نسبتها 3٪. كما شهد النصف الأول من 2013 الإعلان عن 206 صفقات مقارنة مع 193 صفقة في النصف الأول من 2012 بزيادة قدرها 7٪.

وارتفع كل من حجم وقيمة الصفقات الواردة والصادرة التي تتراوح بين 100 و500 مليون دولار خلال النصف الأول من هذا العام مقارنة مع النصف الأول من 2012. ومع انخفاض عدد الصفقات التي تقل قيمتها عن 100 مليون دولار، يعتبر ذلك تحسنا صحيا لقطاع الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فالصفقات ذات القيمة الكبيرة دليل على تحسن الاقتصاد، ونحن نتوقع استمرار هذا التوجه خلال الفترة المتبقية من العام.

«المركز»: حجم قطاع التأمين في دول الخليج يصل إلى 40 مليار دولار في 2017

نشر المركز المالي الكويتي (المركز) مؤخرا دراسة حول قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يرصد في هذه الدراسة التغيرات في حجم أقساط التأمين في المنطقة، والتي تشمل شريحة التأمين التكافلي، والتأمين على الحياة، والتأمين العام (بخلاف التأمين على الحياة)، والتأمين الصحي، وإعادة التأمين (تأمين المؤمن). كما تتطرق الدراسة للعوامل الكلية للتأمين مثل كثافة التأمين وانتشاره في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقوم بمقارنتها مع العالم.

ويشير تقرير المركز إلى أن قطاع التأمين لم يشهد نموا يتماشى مع النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده المنطقة، بسبب ضعف الوعي العام بفوائد التأمين، والإقامة المؤقتة بالنسبة للوافدين، وهما عاملان يحدان من انتشار التأمين. إلا أن هناك العديد من الفرص الضخمة في المنطقة التي تنتظر شركات التأمين المحلية والعالمية مما سينتج عنه ارتفاع مستوى التنافسية في بيئة الأعمال، ونظرا إلى فرص النمو في اقتصادات المنطقة، يتوقع التقرير أن ينمو قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 28 مليار دولار بنهاية عام 2015، وأن يصل إلى 40 مليار دولار أميركي بحلول عام 2017. كما يلفت تقرير «المركز» إلى أن قيمة الإسهامات المحصلة من قبل قطاع التأمين العالمي في دول مجلس التعاون الخليجي قد بلغت 16,3 مليار دولار أميركي. وكما في عام 2012، بلغت نسبة انتشار التأمين في الدول الخليجية 1,14٪ مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 6,5٪. إلا أن قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي شهد نموا سنويا مركبا بنسبة مرتفعة عند 18٪ خلال الأعوام من 2006 إلى 2012، مقارنة بالنمو العالمي بنسبة 4,37٪ خلال الفترة نفسها.

وتغذي قطاع الأمين في المنطقة عدة عوامل، وأهمها ارتفاع مستويات الدخل، وارتفاع أعداد العمالة الوافدة، وارتفاع مستوى الوعي بفوائد التأمين عند سكان المنطقة، وتشريعات تلزم بعض القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي بالتأمين، إضافة إلى التركيبة السكانية التي تشهد نموا في شريحة الشباب والطبقة الوسطى. كما شهد نظام التأمين التكافلي تطورا جيدا خلال السنوات الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي على وقع التطورات الإيجابية في ممارسات التمويل الإسلامي، والتعداد الكبير للمسلمين، إضافة إلى التغيرات في أنماط الاستهلاك بعد الأزمة المالية العالمية. كما شهد التأمين على الحياة نموا طفيفا خلال السنوات الأخيرة، حيث يعتمد معظم سكان دول مجلس التعاون الخليجي على حكوماتهم بخصوص المخاطر المتعلقة بالحياة، ولذلك بلغ حجم سوق التأمين على الحياة في هذه الدول 2,185 مليار دولار في عام 2012. وكان التأمين العام (بخلاف التأمين على الحياة) هو الأكثر مساهمة في نمو القطاع في المنطقة، حيث بلغت نسبة الأقساط المحصلة لشريحة التأمين العام 87٪ نظرا لنمو نشاطات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي وخطط الحكومات الخليجية لتنويع اقتصاداتها. وبلغ حجم التأمين العام في المنطقة 14,1 مليار دولار في عام 2012، وتشكل المشاريع الضخمة للإنشاء، وبناء محطات طاقة، وتوسع الأعمال في المنطقة فرصا سانحة لتوسيع حجم سوق التأمين العام.

ويشهد التأمين الصحي انتشارا واسعا في دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب إقرار بعض برامج التأمين الصحي الإلزامي، والنمو السكاني، وارتفاع الوعي الصحي لدى شعوب المنطقة. وقد نما حجم سوق التأمين الصحي إلى 4,69 مليارات من الأقساط المحصلة خلال السنوات الأخيرة.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين قوانين التأمين لتتماشى مع الممارسات العالمية، حيث يشكل عدم تجانس القوانين بين دول المجلس عائقا صعبا بالنسبة لشركات التأمين. ويشهد تسويق وبيع وثائق التأمين من خلال البنوك زخما في دول مجلس التعاون الخليجي، عدا الكويت حيث لا يسمح للبنوك ببيع التأمين، وتشمل قنوات التسويق الأخرى الوكلاء والوسطاء والمواقع الإلكترونية. ويتحتم على شركات قطاع التأمين أن تركز على تصميم خدمات خاصة لعملائها عبر الموقع الإلكتروني لتحقق النمو في القطاع.